



بيان

المجموعة العربية

تُتقيه

سعادة السفيرة علياء أحمد بن سيف آل ثاني
المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

أمام

الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح ٢٠١٧

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

٢٠١٧ ٢١-٣ أبريل

سيدتي الرئيس،

بداية تود المجموعة العربية الإعراب عن خالص التهئة والتقدير لسيادتكم بمناسبة توليكم مهام رئاسة أعمال هيئة نزع السلاح لهذا العام، كما نقدم خالص التحية لكل من فنزويلا وبلغاريا لتوليها رئاسة مجموعتي العمل المنبقتين عن الهيئة.

تعيد المجموعة التأكيد على محورية هيئة نزع السلاح كمحفل أممي توافقي يهدف إلى مناقشة موضوعات نزع السلاح في ضوء الولاية التي قررتها وحددتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح سنة ١٩٧٨.

تشدد المجموعة على أن ترسيخ السلام والأمن والاستقرار في العالم لا يمكن أن يتحقق مع وجود الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل التي تهدده، مما يحتم تخليص البشرية من تلك الأسلحة دون رجعة وتسخير الامكانات المادية والبشرية الهائلة المخصصة لها من أجل التنمية.

تعرب المجموعة عن القلق نتيجة استمرار الإخفاق في تحقيق تقدم ملموس على صعيد نزع السلاح النووي، والفشل المتكرر في الالتزام بتنفيذ المقرر الثاني الصادر عن مؤتمر تمديد معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ١٩٩٥، وكذلك الخطوات الـ ١٣ الصادرة عن مؤتمر مراجعة عام ٢٠٠٠، بالإضافة الى ما تضمنته خطة العمل المعتمدة في مؤتمر عام ٢٠١٠، في هذا الصدد، حيث تتصل الدول النووية بكل وضوح من وضع أي أطر زمنية محددة لتنفيذ تلك الالتزامات الدولية من أجل التخلص التام من الأسلحة النووية.

وفي هذا السياق، وفي ظل عدم تنفيذ القرار التوافقي لمؤتمر ٢٠١٠، فإن المجموعة العربية قد سعت خلال المؤتمر الأخير لمراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٥ للخروج من حالة الجمود الحالية بطرح جديد تم عرضه ضمن ورقة العمل العربية والتي أيدتها أيضاً حركة عدم الانحياز، إلا أن تلك المقاربة الإيجابية لم تحقق الهدف المرجو، بل جاء قرار ثلاث دول، ومنها دولتان نوويتان وديعتان للمعاهدة، مخيباً للأمال بكسر التوافق الدولي وعرقلة خروج المؤتمر بوثيقة ختامية تتضمن الشرق الأوسط، مما يضع علامات

استفهام حقيقية حول جدية تلك الدول في بلوغ أهداف المعاهدة وكذا احترام التزاماتها السياسية والأخلاقية في هذا الإطار. ومن هنا نؤكد أن مسؤولية إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، هي مسؤولية جماعية على الصعيد الدولي، التزمت المجموعة العربية بنصيبتها ويتبقى التزام الأطراف الأخرى بذلك وإلا ستكون مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية NPT على المحك بما يهدد استقرار منظومة نزع السلاح ومنع الانتشار عموماً.

لهذا قررت العام الماضي الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إجراء مراجعة شاملة لمختلف المواقف ذات الصلة على مدار العقود الأربعة الماضية، وذلك من خلال لجنة الحكماء، بهدف تطوير الاستراتيجية العربية حيال إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ولقد تم بالفعل مؤخراً تقديم تقرير متكامل من جانب اللجنة يتضمن تقييماً صريحاً مصحوباً بتصورات ومقترحات لسياسات جديدة تحقق الأهداف العربية في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار تعزيزاً للأمن الإقليمي في هذا الصدد.

إن فشل مؤتمر مراجعة المعاهدة الأخير وتلكؤ القوى النووية في الوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي يضعنا أمام مسؤولياتنا كمجتمع دولي لمضاعفة الجهود الجماعية بغرض مسارعة الخطى نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وهو الأمر الذي تحقق بالفعل الأسبوع الماضي، هنا في نيويورك وداخل هذا المقر، من خلال انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة التفاوضي من أجل التوصل إلى صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٢٥٨/٧١ الذي تم اعتماده العام الماضي. وسوف تواصل الدول العربية مساهمتها بإيجابية في إطار الجهود الدولية نحو نزع السلاح النووي تنفيذاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي تتخرط فيها مجموعتنا بالفعل من خلال مشاركتها الفاعلة في جميع محافل نزع السلاح النووي متعدد الأطراف. وبناءً عليه، تتطلع الدول العربية إلى المشاركة النشطة والفعالة خلال أعمال اللجنة التحضيرية الأولى في مايو المقبل بفيينا تدشيناً لدورة المراجعة الجديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

سيدتي الرئيس،

لقد انضمت جميع الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأخضعت كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما لم تقم به "إسرائيل" حتى الآن رغم كل المطالبات والقرارات الأممية في الصدد.

تؤكد الدول العربية، في هذا السياق، على أن مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تُعد بمثابة الركن الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو يكتسي نفس الأهمية مع الركائز الثلاث للمعاهدة. ومنذ عام ١٩٩٥ وحتى هذه اللحظة، لم نلاحظ أي تقدم ملموس في هذا الجانب علماً بأن ذلك القرار كان جزءاً أصيلاً من الصيغة التي على أساسها تم تمرير المد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مؤتمر عام ١٩٩٥.

هذا، ويمكن للتدابير العملية لبناء الثقة المُتَّخَذَة بشكل طوعي أن تسهم في تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتستحضر الدول العربية، في هذا الإطار، "المبادئ التوجيهية بشأن الأنواع المناسبة من تدابير بناء الثقة ولتنفيذ تلك التدابير على مستوى عالمي أو إقليمي" التي أوصت بها هيئة نزع السلاح واعتمدها الجمعية العامة سنة ١٩٩٦.

وتؤكد الدول العربية، في نفس السياق، على أن التخلص من أسلحة الدمار الشامل يشكل أحد تدابير الثقة الهامة. ومن هنا تتبع أهمية تفعيل وتنفيذ قرار ١٩٩٥ حول جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل.

سيدتي الرئيس،

إن الوفاء بالالتزامات الدولية التي تقبلها الدول طواعية من شأنه أن يسهم في تعزيز الثقة بين الدول. وتؤكد المجموعة، في هذا النطاق، على الأهمية البالغة لتفعيل برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه

ومكافحته والقضاء عليه، وذلك من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء على مكافحة تلك الظاهرة الخطيرة المترتبة عليها التهديدات المختلفة في ظل وصول تلك الأسلحة إلى الكيانات من غير الدول. كما نؤكد على الدور الهام الذي يلعبه "الصك الدولي للتعقب" من أجل إحكام المتابعة العالمية على تحركات وحياسة تلك النوعيات من الأسلحة. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بالوثيقة الختامية للاجتماع الدوري السادس لتقييم تنفيذ برنامج العمل BMS-6 والذي انعقد في يونيو من العام الماضي بنيويورك، كما نتطلع لمواصلة التوافق الدولي بشأن هذه الآلية السياسية الأمامية الهامة خلال مؤتمر المراجعة الثالث لبرنامج العمل والمزمع عقده العام القادم.

سيدتي الرئيس،

تتمنى المجموعة العربية أن يتمخض عن هيئة نزع السلاح هذا العام توصيات متكاملة ووثائق متوافق عليها مثلما شهد المجتمع الدولي النتائج الإيجابية للهيئة عامي ١٩٨٨ و١٩٩٩.

شكراً لحسن الاستماع